

# عيد الأضحى في مصر يفضح فجوة المال بين أضاحي للفرجة وبيوت محاصرة بالغلاء



الأربعاء 27 مايو 2026 11:00 م

كشفت أسعار الأضاحي في مصر قبل عيد الأضحى 2026 عن وصول العجول البقرية إلى ما بين 45,000 و80,000 جنيه للرأس، وسعر الخراف بين 9,500 و15,500 جنيه، فانتقلت المناسبة من طقس اجتماعي واسع إلى اختبار دخل قاس يطرد ملايين الأسر من سوق الشعيرة

وتضع هذه الأسعار الحكومة أمام مسؤولية مباشرة، لأن العيد لا يكشف الغلاء وحده، بل يكشف نتيجة سياسات رفعت كلفة الغذاء والنقل والطاقة على أسر لا تملك هامشا للمناورة، بينما تعرض الدولة الحقائق والمنتجات كصورة احتفال لا تعكس قدرة الفقراء على المشاركة

## الأضحية تتحول من شعيرة عائلية إلى اختبار دخل

في الأسواق، لم يعد السؤال عند أسر كثيرة عن نوع الأضحية أو وزنها، بل صار السؤال عن إمكانية دخول السوق أصلا، لأن سعر الخروف المتوسط يساوي دخول شهر لذي عامل غير منتظم، بينما تقف العجول خارج حسابات الطبقة الوسطى قبل الفقراء

وبينما تطرح المنافذ الحكومية لحوما أقل سعرا من محلات الجزارة، تبقى الفجوة قائمة بين القدرة على شراء كيلو لحمة وبين القدرة على شراء أضحية، لأن التخفيض الجزئي لا يعالج تراجع الدخل الحقيقي ولا يرد الشعيرة إلى نطاقها الاجتماعي الواسع

كما تؤكد قراءة هبة الليثي، أستاذة الإحصاء بجامعة القاهرة ومستشارة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن التضخم يرفع الفقر عندما تتحرك الأسعار أسرع من الدخل، ويضرب الغذاء أولا، لذلك يظهر العيد كمرآة دقيقة لانكماش المواعيد لا كأزمة موسمية عابرة

لذلك يصبح الحديث الرسمي عن وفرة المعروض ناقصا، لأن الوفرة لا تعني إتاحة حقيقية إذا بقي السعر خارج قدرة الأسر، فالمشكلة لا تقف عند عدد الرؤوس في السوق، بل عند عدد البيوت التي تستطيع تحويل الرغبة الدينية والاجتماعية إلى شراء فعلي

وعلى الأرض، تتحول الصكوك والمشاركات إلى بديل اضطراري لا اختيار مريح، إذ تلجأ أسر إلى تقسيم التكلفة أو الاكتفاء بالنصيب الرمزي، بينما تواصل الحكومة عرض المنافذ كحل شامل، مع أن الأزمة أصلها في فجوة الدخل لا في نقطة البيع وحدها

## الحقائق الشعبية تكشف حدود الترفيه العام أمام كلفة العيد

بعد ذلك، يظهر الترفيه العام كواجهة ثانية للفجوة، إذ تعلن السلطات تجهيز حقائق بتذاكر تبدأ من مبالغ صغيرة، لكن الخروج العائلي لا يتوقف عند التذكرة، فالمواصلات والطعام والمشروبات تجعل يوم النزهة عبئا إضافيا على أسر تقلص إنفاقها الغذائي أصلا

في المقابل، تتحرك طبقات أعلى نحو المنتجات والفنادق والسفر الداخلي خلال الإجازة الطويلة، ويصير العيد في البلد نفسه تجربتين منفصلتين، أسرة تحسب تذكرة الحديقة وكيس الطعام، وأسرة تحجز إقامة كاملة، وبينهما سياسة عامة تترك السوق يفرز المواطنين حسب القدرة

وتدعم قراءة سلمى حسين، الباحثة الاقتصادية المتخصصة في السياسات الكلية، هذا المحور لأنها تربط أزمة المعيشة بضعف الحماية الاجتماعية وعدالة السياسات النقدية والغذائية، وهو ربط يوضح لماذا لا تكفي زيادة عدد الحدائق إذا بقيت كلفة الحياة اليومية تسبق الأجور

ومن ثم، يصبح خطاب الفسح الرخيصة محاولة لتسكين المشهد لا لتفسيره، لأن وجود حديقة بتذكرة محدودة لا يعني أن الفقراء شاركوا في العيد، بل يعني أن الدولة أبطت منذاً رمزياً بينما تركت بقية تكاليف اليوم تتحرك مع الأسعار بلا حماية كافية

كذلك تكشف الحدائق المطورة عن تناقض أوسع، فالحكومة تستثمر في مظهر المكان وترفع كفاءة المساحات العامة، لكنها لا تضمن قدرة الناس على الوصول المنتظم إليها، وبذلك يتحول الحق في الترفيه إلى مناسبة نادرة لا خدمة حضرية ثابتة تحمي كرامة الأسر

### البيوت الفقيرة تدفع ثمن سياسة أسعار فوق طاقتها

في البيوت الفقيرة، يبدأ العيد قبل الذبح بحسابات الطعام، لأن أسعار اللحوم والدواجن والمواصلات والغاز والكهرباء تدخل في دفتر واحد، وكل بند يضغط على الآخر، لذلك لا تظهر الأزمة في سوق الأضحية فقط، بل تظهر في صحن الغداء وفي قرار الزيارة

غير أن بيانات التضخم الرسمية لا تكفي وحدها لفهم الضغط، لأن انخفاض المعدل السنوي لا يعني عودة الأسعار إلى الوراء، بل يعني أن الزيادة صارت أبطأ، بينما تبقى مستويات الأسعار المرتفعة مستقرة فوق قدرة الأسر التي استهلكت مدخراتها خلال موجات سابقة

وتوضح مساهمة محمد رمضان، الباحث الاقتصادي المعني بالفقر والعدالة الاجتماعية، أن الأمن الغذائي في أوقات التضخم يرتبط مباشرة بالسياسات الاقتصادية السيئة، وهي زاوية تجعل عيد الأضحية مناسبة توثيقية لحالة حرمان غذائي لا مجرد موسم طلب مرتفع على اللحوم

لذلك تتراجع الأسر خطوة وراء أخرى، فتستبدل الأضحية بشراء كميات محدودة، وتستبدل الزيارة الطويلة بمكالمة، وتستبدل الخروج العائلي بالبقاء في البيت، وهذه القرارات الصغيرة تصنع صورة كبيرة لمجتمع تدفع فيه الطبقات الضعيفة كلفة الأزمة من علاقاتها وطقوسها اليومية

في السياق نفسه، تكشف تقديرات البنك الدولي عن أثر مستمر للتضخم على القدرة الشرائية، وعن ارتفاع الفقر وفق خط الدول متوسطة الدخل الدنيا بين 2022 و2024، وهو ما يفسر لماذا لا يشعر الناس بتحسّن فعلي رغم البيانات التي تتحدث عن تعاف اقتصادي

وعندما تعرض الحكومة مؤشرات النمو والاحتياطي بوصفها دليلاً على الاستقرار، يرد العيد بسؤال أبسط وأقسى، من يستطيع شراء أضحية، ومن يستطيع اصطحاب أسرته إلى حديقة، ومن يستطيع ملء ثلجته بعد انتهاء الإجازة، وهذه الأسئلة تقيس السياسة بميزان البيت لا ببيانات المنصات

لهذا لا تبدو فجوة العيد مسألة انطباعية، بل نتيجة موثقة لمسار وضع ضبط الموازنة وخفض الدعم ورفع الأسعار فوق حماية الدخل والخدمات، فصار المواطن مطالباً بالصبر بينما يحصل على نصيب أقل من الغذاء والترفيه والأمان الاجتماعي في كل موسم

وفي الخلاصة، يفصح عيد الأضحية في مصر 2026 ما تحاول اللغة الرسمية تغطيته، فالأضحية صارت بعيدة عن ملايين، والحديقة صارت نزهة محسوبة، والبيت الفقير صار ساحة التكيف القسري مع الغلاء، بينما تواصل الحكومة بيع صورة احتفال لا يملك الجميع ثمن دخولها